AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وثمانية
(فبراير 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وثمانية فبراير 2025

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 108

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **سلطة محكمة النقض في التصدي في مجال الدعاوى المدنية والتجارية..... 3-34**
أيمن أحمد إبراهيم بدوي

2. **الحريات الشخصية في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية..... 35-96**
أريج عبد الفتاح عبد الفتاح السيد محمد عامر

الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES

3. **الصراع الروسي الأوكراني من المنافسة السياسية إلى المواجهة الشاملة: مقاربة نفسية تحليلية 99-180**
داليا أحمد رشدي

4. **الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا منذ العام 2014م... 181-208**
مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

5. **النظام السياسي للاتحاد الأوربي: أسس التكوين وبُنية المؤسسات 209-246**
أسامة عبد علي خلف

6. **النزعة الشعبوية والمفارقات الفكرية 247-278**
دعاء حسن محمد أحمد

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDEIES**

7. **الوظائف الكهنوتية في إيونو خلال عصر الدولة الحديثة..... 281-306**
نجاة عصام زكي سالم

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMICAL STUDEIES**

8. **دور السياسات الاقتصادية في مواجهة تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية، مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 309-354**
هيثم محمد محمد شوكت

- **دراسات علم النفس PSHYCHOLOGICAL STUDIES**

9. **فعالية برنامج علاجي معرفي سلوكي بالقبول والإلتزام في خفض درجة القلق والاكتئاب النفسي وتنمية الصمود النفسي لدى عينة من متعاطي المواد النفسية 357- 392**
منال مصطفى عثمان

10. **اضطرابات التواصل لدى الوالدين وعلاقتها بالاضطرابات النفسية للأطفال من الجنسين" (دراسة ارتباطية مقارنة بين الجنسين)..... 393- 442**
هبة فتحى فرج سليم

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

11. **رؤية د. مصطفى الشكعة حول الفرق الإسلامية ..... 445 - 468**
عبير عبد الستار

- **دراسات الدراما والنقد المسرحي DRAMA AND THEATRE STUDIES**

12. **الحضور الدرامي للأسطورة في نصوص"آمنة الربيع" مسرحية "روري" أنموذجًا 471-508**
رانيا عبد الرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

13. **اكتساب العبرية كلغة ثانية في الدول العربية- أفعال الطلب والاعتذار الكلامية أنموذجًا 511-582**
أحمد محمد عبد العال إبراهيم المغربي

افتتاحية العدد 108

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(108 – فبراير 2025)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 51 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات سياسية ،دراسات تاريخية، دراسات اقتصادية، دراسات علم نفس، دراسات اللغة العربية، دراسات الدراما والنقد المسرحي، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

النزعة الشعبوية والمفارقات الفكرية

Populism and intellectual paradoxes

دعاء حسن محمد أحمد

كلية الآداب– جامعة عين شمس

Doaa Hassan Mohammed Ahmed.

Faculty of Arts– Ain Shams University.

تحت إشراف:

أ. د أمل مبروك

أستاذة الفلسفة الحديثة والمعاصرة

رئيسة قسم الفلسفة

أ.د سهير عبد السلام

أستاذة الفلسفة السياسية

كلية الآداب– جامعة حلوان.

dr.doaa.hassan.dh@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

الشعبوية ليست تقليدًا أيديولوجيًا متكاملًا، بقدر ما هي مجموعة من الأفكار التي تظهر مختلطة بأيديولوجيات متنوعة التي تصل إلى حد التناقض. تفتقر الشعبوية الوضوح والمنطلقات الفكرية الواحدة. وبالتالي تعددت الرؤى الفكرية في تحديد الشعبوية. لقد قَّدم "**جان فيرنر مولر**" نظرية سياسية عن الشعبوية بوصفها قوة أخلاقية، وليست مجرد جملة مشاعر حماسية تندفع خلفها الحشود. لقد نظر "**أرنستو لاكلاو**" إلى الشعبوية بوصفها استراتيجية سياسية تقسم المجتمع إلى مجموعتين أساسيتين: النخبة والشعب، ويتشكل هذان القطبان حول حدود المنازعة السياسية نفسها. أما "**جاك رانسيير**" شن الهجوم على الشعبوية، لما يشوب استعمال الشعبوية من فوضى واستبداد وخلوها من أي معنى.

Abstract:

Populism is not an integrated ideological tradition, as much as it is a bundle of ideas that appear mixed with diverse ideologies that reach the point of contradiction. Populism lacks clarity and unified intellectual premises. Thus, there were many intellectual visions in defining populism. Jan Werner Müller presented a political theory of populism as a moral force, rather than simply a rallying cry. Ernesto Laclau viewed populism as a political strategy that divides society into two basic groups: the elite and the people, and these two poles form around the borders of the political conflict itself. As for Jacques Rancière, he launched an attack on populism, because the use of populism is tainted by chaos, tyranny, and devoid of any meaning.

المقدمة:

تعددت الرؤى الفكرية في تحديد الشعبوية، وإن كانت حتى اليوم ليست مصوغة نظريًا بطريقة شاملة من قِبَل الفلاسفة أو المفكرين؛ صياغة تحدد مبادئها وآفاقها وطرق تطبيقها على أرض الواقع. ما زال يُنظر إلى الشعبوية بوصفها أحد أعراض أزمة الحكم في الديمقراطيات المعاصرة، دون أن تقدم حلًّا مقنعًا لتلك الأزمة. وعلى الرغم من افتقارها إلى الوضوح، واستخداماتها المطّاطية؛ فقد قدَّم "**جان فيرنر مولر**" فكرة "الشعبوية" بوصفها قوة أخلاقية بحيث أصبح النزاع السياسي نزاعًا أخلاقيًا بين الخير والشر، وبين الحق والباطل؛ ولا يعود خلافًا بين آراء مختلفة ومتباينة. والخلاف عند الشعبوي هو خلاف بين الشعب النقي والنخبة الفاسدة. أما المنظر السياسي الأرجنتيني "**إرنستو لاكلاو**"؛ فقد نظر إلى الشعبوية بوصفها منهجًا للحياة الديمقراطية تهدف إلى انخراط الشعب في السياسة، وقدَّم الشعبوية بوصفها قوة تحريرية. أسهمت الشعبوية– عند "لاكلاو"– في الوصول إلى الديمقراطية الراديكالية، وقد عملت على تغيير الاستبداد السياسي القائم، وزيادة تعبئة الفئات المهَمشة من المجتمع. لقد اختلفت أطروحة "**جاك رانسيير**" عما ورد أعلاه؛ حيث شن الهجوم على الشعبوية لما يشوب استعمال هذا المصطلح من فوضى واستبداد وخلوها من أي معنى، ونُظِر إليها أيضًا بوصفها مسألة شاذة، لا بوصفها أيديولوجيا.

كانت النظريات الشعبوية محور اهتمام بعض المفكرين السياسيين؛ إذ سعوا إلى تقديم إجابات أكثر شمولًا حولها؛ أي تساءلوا: ما علاقة الشعبوية بالديمقراطية؟ ويرجع ذلك إلى غموض العلاقة المركبة بين الشعبوية والديمقراطية. وأيضًا توضيح طبيعة الصراع بين الشعب والنخبة، والشعب بوصفه وحدة كلية متجانسة، والسعي إلى إعادة السلطة إلى الشعب "السيادة الشعبية".

أولًا– "جان فيرنر مولر": "الشعب بوصفه قوة أخلاقية ضد النخبوية":

نظر "مولر"* إلى الشعبوية بوصفها "تخيلًا أخلاقيًا للسياسة". بمعنى إنها طريقة لرؤية العالم السياسي؛ حيث تُختار المجموعات المتنافسة من خلال الفئات الأخلاقية: "الشعب فاضل والنخب فاسدة". إنه من الواجب الأخلاقي أن يهزم الشعب النخب ويحكموا بمفردهم. وتعني عبارة "بمفردهم" الحكام الشعبويين الذين يفهمون بشكل مباشر وبَدَيهِيٍ ما يريده الشعب، وبناءً على ذلك يحكم القادة الشعبويون، دون وساطة الهيئات التشريعية أو عناصر أخرى من حكم النخبة(1).

يقول "مولر": "إن ما يمثل جوهر كل الشعبويين في نظري يكمن في التعبير عنه– تقريبًا– بالآتي: نحن، ونحن فقط، من يمثل الشعب الحقيقي. وهذه المقولة تُفهم أخلاقيًا وليس عمليًا. ونود التأكيد على أن من يمارس السياسة استنادًا إلى حقيقة مطلقة، ولا يبحث عن الشرعية، لدى الذات الجمعية التي هي الشعب، لا يُعد شعبويًا. ومن ثَّم فإن تيارات الإسلام السياسي المتطرفة كافة لا تندرج ضمن الشعبوية؛ رغم اتصافها بالراديكالية والتطرف؛ ذلك لأن أصحابها لا ينظرون إلى الشعب بوصفه نقيضًا أخلاقيًا للنخب الفاسدة، بل ينظرون إليه بوصفه هو أيضًا فاسدًا، ويجب إيقاظه من سباته أو انتشاله من ضلاله"(2). لم تقدم جماعات الإسلام السياسي هذه برامج وحلولًا حقيقية لمشكلات الشعب. وسوف نجد تيارات الإسلام السياسي يتمتعوا بقدرات خطابية عالية مكّنتهم من دغدغة مشاعر المسلمين والتأثير فيهم. وقد استغلت أيضًا هذه الجماعات الدين في العمل السياسي ورفعت شعارات مختلفة؛ مثل: استعادة دولة الخلافة، ورفع شعار آخر غامض للغاية وهو "الإسلام هو الحل"، التي كانت في الحقيقة تنتهج تكنيك يُحث على العنف والإرهاب تجاه الشعب.

ويُعَرَّف "**مولر**" الشعبوية بأنها: "تصور سياسي محدد، يرى أن شعبًا خالصًا ومنسجمًا يقف دائمًا ضد نخب غير أخلاقية، وفاسدة وطفيلية، ويرى أيضًا، أن النخب

لا تنتمي البتة إلى الشعب المتجانس. وهذا يعني أن الشعبويين لا يدعون أنهم الشعب، بل أن رسالتهم تقول أكثر من ذلك: "نحن فقط من يمثل الشعب". ليست الشعبوية إذن معادية للنخبة، ولكنها معادية للتعدد؛ لأنه إذا لم يكن الأمر كذلك؛ فيجب أن نصف كل نقد للنخبة بالشعبوية. لكن ادعاء التمثيل الحصري الأخلاقي للشعب هو ما يصنع ما هم عليه، ويجعل علاقتهم بالديمقراطية إشكالية. إن الشعبويين لايقولون: "إننا نمثل 99 في المئة من الشعب"، بل يزعمون أنهم لايمثلون أقل من مئة في المئة[3]. يرى "**مولر**" إن التمثيل ليس بذاته مبدأ ديمقراطي، والشعبويون أيضًا ليسوا ضد مبدأ التمثيل، ولكنهم عندما يكونون في المعارضة، فإنهم دائمًا يدعون إن الشعب تُمثله نخبة فاسدة.

تحتفظ الشعبوية بعلاقة معقدة بعملية التحول الديمقراطي؛ فمن خلال الدفاع عن الإرادة الشعبية؛ يُمكن للحركات الشعبوية الفاعلة أن تعزز عملية التحرر من الأنظمة الاستبدادية، والانتقال إلى أحد أشكال الحكم الديمقراطي. ومع ذلك عادةً ما تواجه القوى الشعبوية مشكلات مع أي قيود تُفْرَض على حكم الأغلبية؛ وهو ما يفسر لنا سبب معارضتها للمؤسسات الديمقراطية الليبرالية*. وبعبارة أخرى؛ يُمكن للشعبوية أن تؤدي دورًا إيجابيًا في تعزيز الديمقراطية التمثيلية أو الحد الأدنى منها، ولكنها تميل في الوقت نفسه إلى تأدية دور سلبي عندما يتعلق الأمر بالنموذج الليبرالي للديمقراطية[4]. لقد كانت بنية الديمقراطية الليبرالية في تناقض دائم من منظور الشعبوية، ويرجع ذلك إلى اعتماد الديمقراطية على مبدأ السيادة الشعبية، واعتماد الليبرالية على مبدأ الحرية الفردية.

لم يتحقق مبدأ السيادة الشعبية بشكل مجرد، وإنما تحقق عبر مؤسسات خاصة، وهذه المؤسسات تطورت في سياقات تاريخية مختلفة للديمقراطية؛ مثل: الديمقراطية الحديثة، أو التمثيلية، أو البرلمانية، أو الليبرالية، أو التعددية، وكلها ترتكز على الليبرالية السياسية وحكم القانون وفصل السلطات والحرية الفردية. ومما أدى إلى ازدهار الشعبوية في الآونة الأخيرة؛ أنها نظرت إلى الديمقراطية من خلال ممارستها التي تخلت فيها عن

مبدأها الأساسي: سيادة الشعب وتحقيق المساواة؛ لذلك سعت أشكال الشعبوية كافة إلى زيادة كبيرة في المشاركات السياسية والحكومة الشعبية. ومن ثَمَّ تصبح الديمقراطية الشعبوية هي ديمقراطية راديكالية؛ حيث تهدف إلى تقليل عناصر تمثيل الشعب والوساطة بين الحكام والمحكومين إلى أقصى حد. وكل الحركات الشعبوية التي تطالب بمزيد من الديمقراطية المباشرة تعيش في حالة معارضة قوية للديمقراطية التمثيلية[5].

يرى "**مولر**" أن الشعبويين يفهمون علاقة التمثيل بمعنى تفويض جبري. وفقًا لذلك؛ يجب تحقيق إرادة الشعب على أرض الواقع. إن هذا التصور عن تمثيل إرادة الشعب خاطىء؛ لأنه لا توجد هذه الإرادة الفردية المتناقسة للشعب، على أرض الواقع ، ولا يمكن على الإطلاق تحديدها قبليًا. ولهذا ينحرف الشعبويون إلى تمثيل رمزي للشعب؛ إذ يجب– في رأيهم– استخراج الشعب الحقيقي من عموم المواطنين. وقد ظهر ذلك على أرض الواقع؛ مثل: شعب تشافيز في فنزويلا... إلخ ممن يمثلون الشعب الحقيقي. إن الشعبويين يستعملون هذا التصور الرمزي عن الشعب ضد المؤسسات القائمة. وإن تصورهم هذا يعبر عن شعب حقيقي وخالص أخلاقيًا، ولا يمكن تفنيده على المستوى الواقعي[6]. وبذلك ينظر "**مولر**" إلى الخلاف السياسي بين الشعب بوصفه خلافًا أخلاقيًا؛ أي أنه نزاع بين الخير والشر، وبين الشعب النقي والنخبة الفاسدة والخائنة. وبحكم هذه الطبيعة الأخلاقية والمعبرة عن هوية الشعب، والتي تستدعى التصور التوحيدي وتجعل من التمثيل وحصريته تمثيلًا لإرادة الشعب الحقيقي الأخلاقي؛ فلا يُعد هناك قبول للتنوع والتعدد في الآراء.

يوضح "**مولر**" أن المفهوم الأخلاقي للشعبوية يعتمد على معايير معينة للتمييز بين الأخلاقي (النقي) وغير الأخلاقي (الفاسد). وبذلك تتحدد أخلاقيات العمل السياسي، من خلال علامات العرق الوطني، ويجب أن تقدم الحركات الشعبوية بعض التفسيرات

ذات البعد الأخلاقي لسياسات الهوية*، التي تعمل بعد ذلك على تحديد من ينتمي إليها، ومن لا ينتمي(7).

لقد قدمت الشعبوية أنماطًا من الممارسات؛ التي تسعى إلى إرساء الأساس لتطوير النزاعات المحلية والعرقية والدينية، والتي تعمل كل منها على بناء هوية خاصة عبر التركيز على رموز الجماعة وعاداتها وأساليب حياتها، وعبر بناء أطُرٍ لتنشئة الأطفال على احترام الانتماء إلى الهويات الوطنية في مقابل الهوية الوطنية الأكبر. وكلما ازداد فشل الدولة في دمج سكانها، وتحقيق قدر كبير من الاستجابة تجاه مطالبهم، وتجاه قيم عمومية حول العدالة الاجتماعية وحكم القانون، والشفافية والنزاهة في إدارة شئون البلاد؛ فشلت في ذلك كله. ويزداد تشظِّي الهوية وانقسامها، ويتحول المجتمع إلى مجتمع فسيفسائي يتكون من هويات متصارعة. وقد يتحول إلى صراع يقوم على العنف والعداوة(8)؛ لذلك كان يجب أن تكون سياسات الهوية واحدة لا تميز بين أجناس أو لغات أو ثقافات أو أديان، وينبغي أن تستند معايير سياسات الهوية إلى القيم الإنسانية للعيش المشترك وتحقيق العدالة. وذلك لا يمنع– بطبيعة الحال– وجود تنوع الأفراد واختلافهم. أما بالنسبة لمحاولة إلغاء التنوع تحت فكرة الشعب الواحد المتجانس الذي لا اختلاف بين أفراده؛ فهي تنزع إلى الهيمنة والاستبداد، ولا يمكن أن تنجح النزعة الشعبوية إلا من خلال التحول من منطق الهوية القومية إلى منطق الهوية الكونية ذات البُعد الإنساني.

ويؤكد "**مولر**" أنه من الخطأ التفكير في أن القومية تمثل شكلًا من أشكال الشعبوية. وفي الواقع يجعل نقاد الشعبوية الأمر سهلًا للغاية على أنفسهم؛ إذ يفترضون أن الشعبوية هي مجرد قومية أو هي شكل من أشكال "الشوفينية"* العنصرية. وإن الشعبوية تعتمد فى أغلب الأحيان على فكرة أن هناك منفعة عامة مشتركة، وبذلك قد تبدو قريبة من المفاهيم المعروفة للديمقراطية. ويستطيع الشعب، أن يستحضر شيئًا مثل التفويض الإلزامي؛ يُلزَم فيه القادة الشعبويين أن ينفذوا السياسات بما يتفق مع الصالح العام، بناءً

على مفهوم أحادي للشعب. علاوة على ذلك؛ فإن هذا التركيز على مصلحة مشتركة واحدة، يمكن فهمه بوضوح بالفطرة السليمة، وبشكل يمكن التعبير عنه بوصفه سياسة واحدة صحيحة يمكن بعد ذلك أن يتم تحديدها بالإرادة الجماعية[9]. وتهدف الشعبوية إلى تحويل عملية التمثيل السياسي إلى عملية تفويض كامل.

لا يتشكك الشعبويين في التمييز بين الطبقة الحاكمة والشعب، فما يطعنون فيه هو بنية التمثيل الانتخابي؛ لأن هذه البنية هي ما يمنع تجسيد الأكثرية العادية ضمن زعيم ممثل، على غرار المدافع عن العامة، ومن يستطيع التحدث عنها ونيابة عنها فحسب، ومن يستطيع استخدام قوة تأييدها للوصول إلى السلطة وإسقاط الأقلية المتنفذة. ويشير الانتقاد الشعبوي للأخلاقية (مؤسسة الحكم) إلى جوهر الديمقراطية التمثيلية، ويشير أيضًا إلى أن الديمقراطية التمثيلية لم تكن مسئولة عن ضياع تداول السلطة وعن تعزيز الانقسام بين الأكثرية والأقلية المتنفذة فحسب، بل كوّنت الشعب بوصفها تعدد مصالح متضاربة تمنع اندماجه يومًا ما في وحدة تواجه الوحدة المقابلة(الأقلية المتنفذة)[10].

أما النقد الأخلاقي الذي يقدمه "**مولر**" إلي استراتيجية الشعبوية، والتي سبق وعرَّفها بأنها نظرة أخلاقية؛ فقد عبر عن تناقضات الشعبوية بين نظرياتها واستراتيجيتها، وكأنها حركات سياسية منافقة. ويرى "**مولر**" أن الشعبويين في ممارساتهم يميلون إلى استعمار الدولة؛ وتُعّد هذه استراتيجية لتوطيد إدامة السلطة للشعبويين. يستطيعون الشعبويين القيام بهذا الاستعمار علانية، وبدعم نظرية التمثيل الأخلاقي. قد يتساءل الشعبويون على سبيل المثال: لماذا لا يستولي الشعب على دولتهم من خلال ممثلهم الشرعي الوحيد؟ لماذا لا يُطهر أولئك الذين يعرقلون الإرادة الشعبية الحقيقية من أجل الخدمة المدنية؟[11] لقد قالوا بذلك اعتمادًا على شرعنة ذاتية أخلاقية واضحة؛ وهي: لتحقيق الديمقراطية يجب على الشعب أن يملك دولته.

أظهر "**مولر**" أن الاستراتيجيات الشعبوية تميل إلى الانخراط فيما يسميه علماء السياسة "الزبائنية الجماعية": بمعنى إنها تميل إلى تبادل الامتيازات المادية وغير المادية من قبل النخب للحصول على دعم سياسي جماهيري. ولا يقتصر هذا السلوك على الشعبويين؛ ذلك لأن كثيرًا من الأحزاب تكافئ زبائنها الذين يأتون إلى صناديق الاقتراع، قد ترتبط المحسوبية الجماعية والديمقراطية إلى حد ما، ولكن ما يميز الشعبويين عن غيرهم هو أنهم يستطيعون الانخراط في مثل هذه الممارسات بشكل علني وبتبرير أخلاقي عام بعد كل شيء. ومن ناحية أخرى؛ فإن بعض الناس هم الشعب الحقيقي؛ هم الذين يستحقون كل الدعم في دولتهم؛ ذلك لأن بعض الناس هم الذين يتمتعون بالحماية الكاملة للقوانين؛ ويجب معاملة الآخرين الذين لا ينتمون إلى الشعب أو المعارضون، على النحو القانوني الواجب. هذا ما يسميه علماء السياسة "الشرعية التمييزية" (ببساطة: أصدقائي لهم كل الامتيازات؛ أعدائي لهم القانون)[12]. وهذا ما يتناقض مع المبادئ الأصلية للديمقراطية.

أما عن الدساتير الشعبوية، يقول "**مولر**": "نحن نرى الشعبويين يحاولون كتابة الدساتير الخاصة بهم. ولكنه أمر مدهش بالنسبة إلى الذين يعتقدون أن الشعبويين يقفون دائمًا على عداء مع المؤسسات، ويريدون الحفاظ على طابعهم الحركى الدينامي. غير أن من يختزل الشعبوية في استراتيجيتها الحركية لن ينتبه إلى أن الشعبويين يخضعون بطريقة أو بأخرى للمؤسسات، ومنها مؤسسة الدستور. إذن؛ النظرة الكاريكاتورية– للشعبويين بصفتهم معارضين للمؤسسات بشكل مبدئي– لاعلاقة لها بالواقع. لقد وضح ذلك بشكل ملموس عندما عمد "تشافيز" مثلًا إلى التلاعب بالانتخابات؛ من أجل أن يحصل على أغلبية تمكنه من تغيير الدستور"[13]. إن الدستورية الشعبوية لن تمنح أفضلية للمشاركة الشعبية أو تسمح بالوسائل كافة للتعبير عما يمكن تفسيره على أنه إرادة عامة؛ ولن يحاولوا إضفاء الطابع الدستوري على الكاريزما الشعبوية، وليست هي انعكاسًا لقيم المجتمع السائدة؛ وفي الغالب لا تحترم وعودها.

يجب على هذه الاستراتيجيات– في نظر "**مولر**"– إجراء عملية نقدية لمفهوم الشعب، وضرورة الإقرار بأننا لا نملك نظرية ديمقراطية صارمة ومقبولة تسمح لنا بتحديد الشعب، وأن ما تقدمه الجنسية غير كافٍ، وبخاصة في تحديد موضوع الانتماء(14).

من هنا يمكن القول إن الحركات الشعبوية ازدهرت في بلاد ضعفت فيها الأحزاب السياسية، وبما أن الأحزاب من أعمدة الديمقراطية؛ فإن التيارات الشعبوية على مختلف أيديولوجياتها– يمينًا ويسارًا– تناقض الديمقراطية دون أن تدمرها. ويستنتج "**مولر**" من موقع الليبرالي الديمقراطي أنه على الأحزاب الديمقراطية الليبرالية أن تحاور التيارات الشعبوية دون أن تقصيهم؛ كي لا تدعي هي الأخرى تمثيل الشعب تمثيلًا حصريًا(15). إن المطلوب من الديمقراطيين الليبراليين أن يقيموا حوارًا مع الشعبويين، ما داموا يحتكمون إلى القواعد الديمقراطية في حدودها الدنيا، ولكن إذا لجأ الشعبويون إلى ممارسة العنف؛ فإنه على قانون العقوبات أن يتدخل؛ لأن الديمقراطية ليست مقصورة على الحوار والحجة المقنعة، ولكنها تتعلق بإجراءات تسمح بتصحيح المظالم، والتفاوض على معايير جديدة للانتماء(16).

ثانيًا– "أرنستو لاكلاو": "الشعبوية وغياب الأسس الأيديولوجية الثابتة":

ينظر "**لاكلاو**"* إلى الشعبوية ليس بوصفها دلالة أيديولوجية محددة، ومن ثَمَّ يمكن أن تكون إما يسارية أو يمينية، تقدمية أو رجعية. في هذا الإطار؛ يمكن النظر إلى كل من الفاشية والماوية* بوصفهما شعبويين. هذا الجانب التقييمي غير مهم بالنسبة "للاكلاو"؛ المهم هو إبراز فينومينولوجيا الشعبوية: أي طريقة نشأتها وتطورها، والمنطق الاجتماعي الذي تقوم عليه(17). يقول "لاكلاو": " مفهوم "الشعبوية" بعيد المنال رغم حضوره الكثيف؛ ذلك لأن المصطلحات قليلة من هذا النوع التي نجدها في التحليل السياسي المعاصر، ورغم ذلك قليلون من استطاعوا تعريفها؛ فنحن نعلم– بشكل بديهي– ما نشير إليه عندما نسمي حركة أو أيديولوجية ما بأنها شعبوية، لكننا نواجه

صعوبة بالغة في ترجمة ذلك إلى مفاهيم واضحة. وقد يؤدي هذا غالبًا إلى نهج خاص؛ ويستمر استعمال المصطلح بشكل ضمني فقط، وقد تفشل المحاولات كافة لتحديد محتوى هذا المصطلح"[18].

ومن هنا يرى "لاكلاو" أن الشعبوية هي طريقة لممارسة السياسة بواسطة الخطاب والرموز، قبل بناء أو صياغة أي برنامج عملي منسجم، وترتبط كذلك بالوضعيات الحادة، والنزعات الكبرى وأزمتها، والهويات الخاصة، وبتعبير آخر؛ ظهور هويات تتميز بمعارضتها لكتلة أو جناح السلطة الذى يُطلق عليه أوصافًا كثيرة؛ مثل: الأوليغارشية، والطائفة، النخبة[19]. على هذا النحو تتمثل الشعبوية عند "لاكلاو" في استراتيجية سياسية تقسم المجتمع إلى مجموعتين أساسيتين: النخبة والشعب، ولكن "النخبة" و"الشعب" ليستا كيانات محددة بشكل موضوعي؛ فالمنازعة السياسية متغيرة وليست ثابتة؛ وهي التي يتنظم المجال السياسي حولها وهي تُسْهِمُ في تشكيل الشعب تشكيلًا خطابيًا تابعًا للمنازعة.

يقول "لاكلاو": "إن الشعب لا يعبر عن وحدة مجموعة متجانسة بالفعل، وإنما هو يقوم على علاقة تنشأ من سلسلة اختلافات بين مكونات المجتمع. وهذا يشير إلى عدم تجانس مطالب المجتمع التي تحولها الهوية الشعبية إلى وحدة هشة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل المطالب ليست متشابهة، ويتضمن هذا نتيجتين قمت بتحليلهما: أولهما؛ إن وحدة الموضوعات الشعبية تُعطى على المستوى الاسمي، وليس على المستوى المفاهيمي؛ أي أن الموضوعات الشائعة هي دائمًا منفصلة بعضها عن بعض. والأخرى؛ إن هذا الاسم على وجه التحديد لا يستند إلى أسس مفاهيمية، والحدود بين المطالب التي سيتبناها وتلك التي سيستبعدها سوف تكون غير واضحة، وسوف تكون عرضة لخلاف دائم. من هذا يمكننا أن نستنتج أن لغة الخطاب الشعبوي– سواء كان في اليسار أو اليمين– سوف تكون دائمًا غير دقيقة ومتقلبة: وذلك ليس بسبب أي فشل

معرفي، ولكن لأنها تحاول أن تعمل بشكل أدائي ضمن واقع اجتماعي إلى حد كبير غير متجانسة ومتقلبة"[20]. ومن هنا يؤكد "لاكلاو" ضرورة فهم الخطاب لا بوصفه عنصرًا لغويًا مجردًا، وإنما بوصفه عنصرًا لغويًا تداوليًا، بحيث ترتبط الكلمات بالأفعال[21]. نجد أن الشعب هو محصلة التحريك الخطابي أكثر من كونه فاعلًا سياسيًا موجودًا بشكل مسبق.

يشير "لاكلاو" أن الهوية الاجتماعية تتشكل– عند نقطة الالتقاء– بين منطق الاختلاف ومنطق التكافؤ، ويمكن وصفها بأنها منطق التكافؤ؛ أي أن جميع المطالب، على الرغم من اختلافها، يجب إعادة توحيدها، وتشكل ما نسميه سلسلة متكافئة. هذا يعني أن كل مطلب فردي مقسم بشكل أساسي: من حيث كونه يعبر عن ذاته من ناحية؛ ويشير من ناحية أخرى إلى الروابط المتكافئة من خلال اشتراكه مع مجموع المطالب الأخرى"[22]. إن مصطلح الشعبوية عند "لاكلاو" هو "دلالة فارغة"؛ على عكس ما قد يوحي به هذا التعبير؛ فقد قصد به "لاكلاو" أنه ظاهرة لغوية واجتماعية على حَدَّ سواء، لا تخلو من المغزى، ولكن يمكن النظر إليه بوصفه بعدًا رمزيًا؛ وبفضل فراغه أن يستوعب عناصر غير متجانسة للغاية التي يمكن أن تلتصق ببعضها، ويمنحه الوحدة والتماسك. وبذلك يسمح خواء دلالة "الشعبوية" بالحفاظ على كثير من الأشياء المختلفة معًا، وتوحيدها في هوية جماعية كلية، نسميها الشعب، هذه هي السمة المحددة للشعبوية: أي إنها نوع من الدال الفارغ الذي ينجح في بناء هوية اجتماعية واضحة، والجمع بين عناصر متعددة ومتنوعة، متناقضة في بعض الأحيان، في كيان فريد يسمى الشعب[23]. ومن هنا تتضح ظاهرة الشعبوية أكثر من خلال عملية التمثيل، وليس من خلال الإدراك المفاهيمي.

إن عملية التمثيل التي يقوم بها العنصر الذي يمارس الهيمنة تتم في اتجاهين: الأول ينبغي أن تتطابق المطالب مع الهوية الجمعية (وطنية أو قومية)، وباستقلالها المفرط تتفكك سلسلة المطالب التي تمثل المادة الخام للهوية الجمعية. والثاني؛ فإن الهوية

الجمعية ينبغي أن تظل معبرة عن المطالب في اختلافها، وباستقلالها أو بتفرد العنصر المهيمن بها، تتفكك أيضًا بسبب غياب منطق الاختلاف (Difference)؛ مما يؤدي إلى افتقاد العناصر التي نعنيها(particularity). ونجد ذلك في حالة الأنظمة الشعبوية التي تهيمن عليها البيروقراطية إلي درجة تختفي معها المطالب التي نشأت لتعبر عن الحركة الشعبية[24]؛ لذلك يرى "لاكلاو" أن منطق الشعبوية يسهم في إفساح المجال لدخول الغالبية إلى محور العملية السياسية، بوصف تلك الغالبية فاعلًا سياسيًا، ومن ثم النضال السياسي وتحدى النخبة والنظام لتحقيق أهداف وطنية محددة.

يرى "لاكلاو" إنه إذا كانت هناك سلسلة واسعة من المطالب الاجتماعية التي لم يتم تلبيتها؛ فإن هذا مؤشر على تفكك الإطار الرمزي. وفي هذه الحالة؛ فإن الطلبات الشعبية لا تحظى بدعم جيد من خلال إطار تفاضلي موجود مسبقًا بشكل عام؛ لذلك يجب بناء واحد جديد، حتى تُحدد هوية العدو بشكل متزايد من خلال عملية البناء السياسي. يمكنني أن أكون متأكدًا، على حد قول "لاكلاو" نسبيًا من العدو عندما أقاتل، في صراعات محدودة، ضد المجلس المحلي، أو المسئولين عن النظام الصحي، أو السلطات الجامعية، لكن الصراع الشعبي يجب أن ينطوي على التكافؤ بين كل تلك النضالات الجزئية، وفي حالة تفكك الإطار التفاضلي يصبح العدو العالمي المطلوب تحديده أقل وضوحًا. والنتيجة هي أن الحدود السياسية الداخلية سوف تصبح أقل تحديدًا، ويمكن أن تعمل التكافؤات التي تتعارض مع هذا التحديد في عدد من الاتجاهات المختلفة"[25].

تُعّد الشعبوية– في مقاربة "لاكلاو"– القلب النابض للسياسية؛ لأنها بمنزلة قوة تحررية. فقد رأت هذه المقاربة أن الديمقراطية الليبرالية سببًا للمشكلات. وأن الديمقراطية الراديكالية هي الحل الملائم. وتُسْهِمُ الشعبوية في الوصول إلى ديمقراطية راديكالية وتغيير الوضع السياسي القائم؛ وذلك بإعادة تطعيمها بالمشهد السياسي، وزيادة تعبئة الفئات المهمشة في المجتمع[26]. ويقول "لاكلاو": "يمكن للنظام الفاشي استيعاب

المطالب الديمقراطية والتعبير عنها بقدر ما يمكن للنظام الليبرالي فعل ذلك. اسمحوا لي أن أقول: إن مفهوم "المطالب الديمقراطية" ليس له علاقة بأي حكم معياري يتعلق بشرعيتها، لكن السمات الوحيدة التي أحتفظ بها من المفهوم المعتاد للديمقراطية هي أن هذه المطالب يتم صياغتها للنظام من قِبَل المستضعفين، ويُفْتَرض أن هناك بُعدًا ضمنيًا مساويًا لهم؛ أي أنه نوع من الإقصاء أو الحرمان"[27].

على خطى "لاكلاو" يقيم منظرو الديمقراطية الراديكالية (التي تهتم بالامتداد الجذري للمساواة والحرية) تعاطفهم مع الشعبوية على قوة الإرادة الشعبية؛ وهم يرون الشعبوية بمنزلة إجابة عن مفهوم شكلي للديمقراطية بتفسيرها المفرط للحقوق والحرية، وإحياء من الداخل لديمقراطية قادرة على خلق كتلة سياسية جديدة، وقوة رائدة جديدة للحكم الديمقراطي[28].

ومن هنا حَلَّلَ "لاكلاو" منطق تشكل الهويات الجماعية والشعبية، معترفًا بأن الوحدة القاعدية للهويات الجماعية ليست المجموعة الوظيفية أو البنائية، وإنما هى المطالب الاجتماعية الموجهة نحو النظام القائم. وأن وحدة الجماعة تتمثل في تمفصل مختلف المطالب مع ما يكافئها. وهذا يعني أن "لاكلاو" يرفض ما يسمى بالتشكيلة الاجتماعية الثابتة؛ مثل الطبقة التي تقول بها الماركسية. ويمكن النظر إلى هذه مقاربة "لاكلاو" للشعبوية بوصفها خطابًا يعكس واقعًا اجتماعيًا وسياسيًا متعددًا[29]. إن الشعبوية عند "لاكلاو" هي المنطق السياسي المستقل عن أي محتوى محدد؛ فهي معطى اجتماعي تجريبي، ولا توجد هوية سياسية محددة مسبقًا، إن كلمة "نحن" بالمعنى السياسي لا توجد قبل تشكلها.

كلمة "نحن" في الاستراتيجية الشعبوية اليسارية ليست تمثيلًا لمصالح جماعية موجودة مسبقًا. وهناك سلسلة كاملة من المطالب الديمقراطية ليست ذات طابع اقتصادي. ولكي تخلق إرادةً جمعيةً؛ تكمن الصعوبة في خلق (نحن) تعترف بالاختلافات، ولابد أن تتمكن

من خلق تكافؤ للمطالب المتنوعة. ومن ثَمَّ يصبح البناء الخطابي للهيمنة الشعبوية، النموذج التأسيسي لأي حركة سياسية ذات مرجعية ذاتية، بغض النظر عن توجهاتها. وبانفصالها عن مرجعيات اجتماعية واقتصادية محددة؛ يمكن أن تكون وسيلة للأحزاب اليمينية وكذلك اليسارية.

لا تعني الشعبوية– بالنسبة للاكلاو– نوعًا من الحركات يعود إلى التكوين الفلاحي أو ذوي الملكية الصغيرة، أو وعيًا أيديولوجيًا مرتبطًا برفض التحديث، أو أسلوبًا في الممارسة يعتمد على التلاعب بالجماهير من خلال نخبة متطرفة، وتمثل الشعبوية بالنسبة "للاكلاو" منطقًا سياسيًا؛ منطق في خلق الهوية الجمعية أو التأسيس الاجتماعي؛ أي منطق مناوئ لمنطق الفلسفة السياسية عند "أفلاطون"، الذي يرى أن السياسة إنما هي شأن نخبة قليلة من الخبراء الذين تعود شرعية حكمهم إلى امتلاكهم المعرفة بما ينبغي للمجتمع أن يكون عليه[30]. لا تتجلى الإرادات الجمعية في كونها دلالة على كل فئات الشعب بمختلف أطيافه– كما يشير "لاكلاو"– بل إنها احتكار إرادة الشعب في منطق سياسي وحيد، ويُعَدُّ الخصم خارج هذا الشعب "العدو"، ويؤدي هذا إلى ممارسات إقصائية قمعية ضد هذا الخصم، والانزلاق من الشعبوية إلى الفاشية.

لذلك يرى "لاكلاو" أن الشعبوية هي ديمقراطية في أفضل أحوالها؛ لأنها تمثل وضعًا يشيد فيه الشعب إرادته بالتحشيد والقبول المباشرين. كما يراها سياسة في أفضل أحوالها؛ لأنها جاءت بناءً على إرادة سياسية توحّد كثيرًا بين المواطنين والجماعات (ومطالبهم) بفن الإقناع. إن الإرادة السياسية لزعيم وحركته، تقوم حصرًا على قدرة الزعيم على استغلال استياء جماعات مختلفة كثيرة وتعبئة إرادة الجماهير التي تعتقد إنها تفتقر إلى تمثيل ملائم؛ لأن الأحزاب القائمة لا تستمع إلى مطالبها. إذنً؛ ليست الشعبوية مجرد اعتراض على المناهج التي تستخدمها الأقلية المتنفذة للحكم في لحظة معينة، بل إنها بالأحرى سعي إرادي لتحقيق سلطة سيادية من أولئك الذين تتعامل معهم

النخب بوصفهم "مستضعفين"، والذين يريدون جعل القرارات التي تشكل النظام الاجتماعي السياسي بأيديهم[31]. إن الديمقراطية في نظر "لاكلاو" توجد على المستوى الأيديولوجي في شكل عناصر خطاب، لا يوجد خطاب ديمقراطي شعبي في حد ذاته.

من الناحية الأنطولوجية؛ فإن مفهوم القائد الشعبوي بالنسبة للاكلاو هو مفهوم محدود، كما كانت وظيفته هي حل التوتر المتأصل في منطق التكافؤ، والذي يمثل وحده رمزًا لسلسلة التكافؤ بأكملها؛ لربط كل من العناصر غير المتجانسة التي تشكل حركة شعبية حقيقية. إن ما يجعل ظهور الذات السياسية الجديدة إلى حيز الوجود أمرًا ممكنًا، وبعبارة أخرى؛ أصبحت القيادة حجر الزاوية الضروري لمنطق الشعبوية. لابد التأكيد على أن العلاقة بين القائد و"الشعب" هي علاقة تشكل هوية جماعية ودستورًا مشتركًا. كما يتماهى "الشعب" و"القائد" ضد العدو المشترك، لا يسبق القائد وجوده و تكوينها هو جزء من عملية تحديد جماعي. علاوة على ذلك؛ فإن القائد لا يقف فوق "الشعب"[32]. الشعب لا يصنع القائد ولا القائد من صنع الشعب، لا توجد لحظة أصلية أو وجودية في السياسة، ولا امتياز مسبق لعنصر على آخر، بل مجرد لعبة دائمة للمطالب التي شكلتها الكتل الاجتماعية والتي تشكلت هي نفسها في النطق بهذه المطالب[33].

لقد كانت أنظمة الحكم الشعبوية كافة تتسمّى باسم زعيمها، وتوجد الشعبوية فحسب على شكل اللينينية، والماوية، والبيرونية... إلخ؛ أي أن بناء الذاتية الشعبية تصل إلى النقطة، التي تجري وظيفة المجانسة باسم مجرد: هو اسم الزعيم الذي يتولى قيادة الشعب ويصبح صوته ومجازه. ويرى "لاكلاو" أنَّ الزعيم الشعبوي لايخلق الدولة مثلما يخلقها الزعيم التمثيلي؛ إذ إن الزعيم الشعبوي لا يستطيع أن يظل مكتفيًا بالاستخلاص الشكلي والاعتباري لتخويل السلطة، ولكن ينشط الزعيم الشعبوي في امتصاص الكيان الجمعي عاطفيًا ودعائيًا في سعيه اليومي لإعادة الاستيلاء لاستعادة سلطة شعبه؛ وهذا

الجهد ليس ببساطة جهدًا مؤسسيًا، بخلاف الزعيم التمثيلي الذي يضع حدًا لكل ضروب التعبئة والنشاط السياسي خارج الدولة[34].

ثالثًا– "جاك رانسسير": " الشعبوية غير الموجودة":

تختلف أطروحة "جاك رانسيير"* حول الشعبوية عما ورد عما ورد أعلاه. لقد كانت للشعبوية معانٍ ودلالات مختلفة يُجملها "رانسيير" في ثلاث سمات أساسية: أولها؛ التحدث باسم الشعب مباشرة من دون وسيط أو حتى تمثيل. ثانيًا؛ فقدان الثقة بالنخب الحاكمة التي لا تحركها إلا مصالحها الخاصة؛ وأخيرًا؛ خطاب الهوية الذي تخاطب به مشاعر الجماهير وتعمل على زرع المخاوف فيها والرفض للأجانب. ويلاحظ "رانسيير" بشدة أنه لا توجد علاقة بالضرورة تربط هذه السمات الثلاث معًا، ويمكن مزجها بشكل مختلف، وتتخلص في أن فكرة "الشعب" غير موجودة؛ نظرًا لأنها تتكون من مجموعة من القطاعات المختلفة؛ فهناك تمثيلات متنوعة، بل متناقضة، وتفضل سمات معينة على سمات أخرى. ومن ثَمَ؛ فإن جوهر الشعبوية بعيد المنال ويجب أن لا نقر بنمط واحد متماسك[35].

بناءً على ذلك؛ فإن الشعبوية لا تشير إلى قوة سياسية بعينها. يقول "رانسسير": "لا يصلح لفظ "الشعبوية" إلى تمييز قوة سياسية محددة، على العكس من ذلك، تستفيد من الاندماجات التي تمكّنها بين القوى السياسية التي تتراوح من أقصى اليمين إلى اليسار الراديكالي؛ إنه لا يحدد أيديولوجية أو حتى أسلوبًا سياسيًا متماسكًا، إنه يعمل ببساطة على رسم صورة لشعب ما"[36].

ويحول الخطاب الشعبوي المعاصر الإهانات التي يتعرض لها المهمشين، وغير المثقفين، وغير المرئيين– أولئك الذين لا صوت لهم في حياتهم اليومية، وأولئك الذين يتم إقصاؤهم باستمرار – إلى مصادر للكرامة الإنسانية. هذه هي رؤية "رانسيير" للخطاب الشعبوي، الذي يتمثل في جعل ما كان غير مرئي مرئيًا، في جعل ما كان مسموعًا

مجرد كلمات رنانة مسموعة فقط[37]. ويقول "رانسيير": "إن سماع اللغة وفهمها لا يولدان في ذاتهما؛ أي تأثيرات سياسية. فمثلًا لا تظهر التأثيرات المتعلقة بالمساواة إلا بالضغط والسعي في التأثير في السلطة وإحداث المنازعة التي من شأنها أن تتحدى البديهيات المعرفية المقبولة التي يقوم عليها منطق عدم المساواة. والمنازعة في هذا المقام لا تعني شيئًا آخر غير المنازعات السياسية"[38].

ولكن أحيانًا يكون الخطاب الشعبوي مرئيًا، عندما يجتمع الناس ويأخذون الكلمة للمطالبة جماعيًا بتغيير سياسة أو باستقالة حكومة، وتوجد من ذلك أمثلة متعددة. فمثلً كان إن ميدان التحرير رمزًا لهذا التجمع الجسدي في الشارع: وبدأ المتظاهرون بالمطالبة بإسقاط نظام مبارك ثم استمر بشكل مختلف احتلال الفضاء العام بشكل جماعي للاعتراض على مختلف سياسات الحكومة الانتقالية، التي شاركت في التعذيب والفساد في النظام السابق، ومعارضة الوتيرة المتسارعة التي تم بها صياغة دستور جديد؛ أي "نحن" إذن هذا الذي يتجمع في الشارع وتُثبت وجودها، أحيانًا بالقول أو الفعل، ولكن في أغلب الأحيان تتشكل من خلال التجمع معًا بوصفها مجموعة جسدية، مرئية، ومسموعة، وملموسة، ومكشوفة، وعنيدة، ومترابطة[39].

إن الشعب فكرة مجردة وليس كائنًا عينيًا يمكن أن يتولى تصريف أمور الدولة بنفسه؛ وإرادته العامة لا وجود لها إلا في الذهن فحسب، لا يتجسد وجود "الشعب" في الواقع العملي إلا في بعض الأشخاص[40]؛ لذلك يُعد الشعب في تصور "رانسيير" غير موجود. يقول: "إن ما هو موجود هو أشكال متنوعة، ومنها عدائية للشعب، وأشكال تم إنشاؤها بتفضيل أنماط معينة من التجمع البشري، وكانت هناك بعض السمات المميزة، وبعض أنواع القدرة أو أشكال العجز؛ مثل: الشعب العرقي؛ قد يحدده مجتمع الأرض أو الدم؛ مثل: الشعب المرعي؛ الذي يرعاه ويحرسه رعاة خيرون ويبقى مقتنعًا بانتخاب الرعاة الذين يستطيعون وحدهم أن يقودوه؛ مثل: الشعب الديمقراطي؛ يقوم بتشغيل

مهارات أولئك الذين لايملكون أية مهارات محددة؛ مثل: الشعب الجاهل؛ الذي يحرص الأوليغارشيون على استبعاده. إن فكرة الشعبوية نفسها تبني شعبًا يتميز بخلط مخيف من القدرة – أي القوة الخام للعدد الكبير من جهة– وعدم القدرة – أي الجهل المنسوب إلى العدد الكبير نفسه من جهة أخرى"[41]. إن الشعب في رأي "رانسيير" لا يتجلى إلا في أشكال متعددة، ولا يمكن أن نتحدث عن التجمع البشري بوصفه كيانًا متسقًا ومنسجمًا.

لقد ميز "رانسيير" بين الشعب بوصفه قوة مكونة الشعب تحت التمثيل السياسي، أو(populous) ، والشعب كونه قوةً تأسيسية الشعب بوصفه الجزء غير المعدود ممن ليس لهم دور في الدولة، أو العوام (plebs)[42]. (العوام) غير قادرين على الكلام العقلاني. فإذا كان هناك شخص ما لا يتم التعرف عليه بوصفه كائنًا سياسيًا؛ فأنت تبدأ بعدم رؤيته بوصفه حاملًا لإشارات السياسة، وعدم فهم ما يقوله، وعدم سماع المشكلات من فمه بوصفها خطاب[43]. ليس من الممكن أن يصبح العوام (plebs) الدولة، وأن يضمنوا الهيمنة بطريقة تخلق مجتمعًا دون طبقات. ولا يمكن تخيل مجتمع كهذا من دون طبقات بوصفه وهمًا إيديولوجيًا يحاول من خلاله القائد المدني– عن طريق التظاهر والنفاق– التحكم في نظام سياسي ديمقراطي، نظام يكون قانونيًا وهمجيًا في آنٍ واحد، من خلال تقديم صورة شعب متحد ومنسجم وذي سيادة في آن واحد[44].

ويترتب على ذلك أن العنصرية تُعد سمة جوهرية لهذا البناء، ويتعلق الأمر بأن يبين "رانسيير" حقيقة الديمقراطيين المشتبه بهم دائمًا بالملائكية، في الحقيقة إن فكرة (الشعب العميق): هو حزمة مرتبطة بدافع أساسي "للرفض" تستهدف في الوقت نفسه أحد الحكام الذي تُعلنهم أنهم خونة، وهذا بسبب عدم فهم تعقيد الآليات السياسية، وأيضًا الأجانب الذين يخشون منافستهم، ويرجع هذا إلى ارتباطهم الرجعي بأسلوب حياة يهدده التغيير السكاني والاقتصادي والاجتماعي[45]؛ مما يحيل تلك الجماعات إلى طبيعة وحقيقة نظام سياسي يستثمر البشر في ابتلاعه انطلاقًا من احتكار لفظة الشعب والتلفظ بها.

إن الديمقراطية لا تعتنق دائمًا في سياساتها فكرة جميع الأفراد يستحقون معاملة متساوية؛ إذ إنها لاتخلو من النزعات التمييزية. ولذلك ارتبطت الشعبوية القومية بالديمقراطية واستغلت حق الأغلبية في أن تفعل ما تشاء استغلالًا واضحًا مثل النازية في ألمانيا.

يرى "رانسيير" أن الإجراءات التمييزية ضد المهاجرين– التي يدينها – إنما تدعمها حملة أيديولوجية تسوّغ حرمان المهاجرين من حقوقهم، على أساس أنهم لا ينتمون إلى السمات التي تميز الهوية القومية. وعادة ما يُتهم المثقفين المحسوبين على اليسار بأنهم بالترويج لهذا الموقف العنصري(46)؛ ذلك أن أغلب الحركات الشعبوية السائدة حاليًا قامت في الأصل على انحراف حركات يمينية متطرفة، في حين أن شعبوية اليسار لها مرجعية ماركسية، إلا أن الطرفين يتفقان حول قضايا المهاجرين.

إن الحركات الشعبوية التي تسعى لاختلاق هوية جماعية تُقصي بها الآخرين– وفي الكثير من الأحيان ترتبط بالعنف– ومن جهة أخرى كان النضال الديمقراطي من أجل المشاركة السياسية، تقوم في البداية على التنوع، وعلى قابلية استيعاب التعددية في الهوية الجماعية للشعب الديمقراطي؛ لذلك فإن إن الجزء بوصفه ذاتًا وليس مجرد جزء، يجب أن يخوض صراعًا من أجل إعادة تشكيل المسرح السياسي على نحو يؤدي إلى تنظيم الأدوار بهدف توسيع المجموعة السياسية، وليس إغلاقها باستبعاد الآخرين(47).

علي هذا النحو يرى "رانسيير" إن فكرة تأسيس نظام ديمقراطي يتطلب وجود شعب متجانس؛ ومن ثم فإن الهوية الجماعية تتمثل في وحدة الشعب، ولا يمكن أن يتم هذا الأمر إلا بتحديد من ينتمي إلى الشعب ومعاملته معاملة دونية؛ لذلك فإن الهوية الجماعية وقوتها عند الشعبويين تتيح لهم إضفاء الشرعية على الاستبدادية، والتعصب والهجوم على كل من يهدد تجانس المجتمع. الشعبوية تقوم على الأسطورة الخيالية للهوية المغلقة الجماعية التي تقمع الاختلافات الفردية.

وبخلاف رؤية "رانسيير"؛ فإن مفهوم الشعب غالبًا ما يلتصق بصفة هويته القومية، هذا الربط والتوحيد بين هذه الصفة وذلك الاسم؛ فإن لهذا المركب تبريرًا ومسوغًا في بعض اللحظات التاريخية؛ فحقبة الاستعمار– على سبيل المثال– كانت تتطلب هذا النوع من المتخيل الهوياتي لتحقيق فعل التحرر. وكانت نضالات الشعوب المقهورة والمستعمرة، يعبر هذا المركب المفاهيمي عن أداة للتخلص من نير الاستعمار. وهنا يتجلى المعنى الإيجابي لهذا المركب. ونجد في المقابل تم توظيف هذا المركب في وحدة تزعم أنها تعبر عن الشعب الحق،" الشعب الفرنسي"، "الشعب الإنجليزي"، أو ترتبط بالهوية الدينية كشعب الله المختار. وهنا يظهر المعني السلبي لهذا المركب وهو بشكل أو بآخر تعبير عن رفض الآخر وإدراجه ضمن الوهم والزيف في مقابل صفة الحقيقي لشعب معين[48].

يرى "رانسسير" إن الديمقراطية بأشكالها كافة تتأرجح بين الإفراط في الشعبوية، والإفراط في النزعة الفردية معًا. ويقول: "إما أن تعني الديمقراطية مشاركة شعبية في مناقشة الشئون العامة، وهذا شيء سيئ، وإما أنها تعني شكلًا من الحياة الاجتماعية يحول الطاقات صوب إشباع الرغبات الفردية، وهذا، أيضًا، سيّئ. ما بين حكم الشعب نفسَه، وحماية الحقوق والحريات الفردية"[49].

الخاتمة:

وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

1- تُعَدُّ رؤية "مولر" للشعبوية نهجًا سلبيًا؛ لأنه ينظر إلى الشعبوية بوصفها فكرة أخلاقية تربط السياسة بالأخلاق؛ وبذلك تهدد التعددية السياسية أهم شروط نجاح الديمقراطية الاجتماعية، وتؤسس وسيلة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات، وتؤسس كذلك قبول جميع المواطنين شروط عيش مشترك، وكل فئة تحدد مبررًا للمشاركة في المصير الواحد. وهذا يتناقض تمامًا مع مبدأ التمثيل الحصري الذي يفترض مسبقًا وحدة الشعب وتماهيه مما يمحو التنوع ويعزز وحدة الشعب بشكل قسري.

2- على الرغم من أن مقاربة "لاكلاو" هي الأكثر إقناعًا وتمثيلًا لقوى تحررية على نطاق أوسع؛ فإن هناك معضلة تتبدى في رؤيته للشعبوية تتمثل في أنه فشل في إدراك المخاطر الفعلية المرتبطة بالشعبوية. فلا يوجد قواعد تضمن الحفاظ على التنوع داخل سلسلة التكافؤ أو لضمان سلطة القيادة ووضع حدود لها، بشكل يضمن الحفاظ على الديمقراطية داخل الشعبوية دون أن تنحل إلى علاقة تماهي بين الزعيم والشعب، تماهي يقود دومًا إلى تفكك الديمقراطية لاحقًا، وفي هذه الحالة إذا تمكن هذا القائد الشعبوي بتواصل حقيقي متجذر بالجمهور؛ فإنه بذلك قد يهدد الديمقراطية والحريات المؤسساتية الضرورية لحمايتها والحفاظ عليها، ويرجع ذلك إلى تفعيل سياساته الشعبوية نفسها في الهيمنة، الحفاظ على السلطة عبر إضعاف المؤسسات، وإقصاء تنوع الآراء وتعددها، وتخوين من يُشك في نزاهته وتحويل المعارضين إلى خونة أو أعداء.

3- إن خطاب النقد الذي يمثله رانسيير الذي وصف الشعبوية بأنه مصطلح لا يمكن العثور عليه. ينتهي نقده حول مفهومين يتناقضان مع الواقع؛ "الشعبوية" و"الشعب"؛ فيرى أن أصحاب الحكم لا يهتمون بالمعنى الأصلي "للشعب"، المهم هو الاستخدام؛ فإن المجال السياسي دائمًا تحت تهديد البيروقراطية المتزايدة لتحويل السياسة إلى شكل من أشكال الاستبداد وهيمنة الأوليغارشيات. إن مثل هذه المواجهة تحتاج إلى حشد وتعبئة والكثير من العواطف والمشاعر وروح التضحية والانغماس في فكرة مشتركة، أكبر من مجرد حوار عقلاني في مجال عام تسمح بحشد الجماهير من أجل المطالبة بحقوقها الديمقراطية وتعزيز مشاركتها. على الرغم من رفض رانسيير مبدأ السيادة الشعبية بوصفها وهمًا واستبدادًا؛ فإنه رفض أيضًا الديمقراطيات التي تدعم حماية الحقوق والحريات الفردية، لن يقدم لنا بديلًا سياسيًا واضحًا.

الهوامش:

* **جان فيرنر مولر**"**Jan–Werner Müller**" (1970–): مفكر وأستاذ السياسة بجامعة برنيستين، والمدير المؤسس لمشروع تاريخ الفكر السياسي في المركز الجامعي للقيم الإنسانية. من أهم منشوراته: "الدستورية الوطنية" (2007)، "تنافس الديمقراطية: الفكر السياسي في أوروبا القرن العشرين" (2011)، "ما الشعبوية؟" (2013) تُرجم إلى 15 لغة في وقت تقديمه في ستراسبورغ، وكان أيضًا باحثًا في معهد العلوم الإنسانية في فيينا.

Peter Neumann, **Safe and free: Democratic Security and Human Rights**, - .council of Europe publishing, paris, 2018, p.146

(1 Mark Christopher Navin and Richard Nunan**, Democracy, Populism, and Truth**, Springer Nature, Switzerland, 2020, p.36.

2) جان فيرنر مولر، **ما الشعبوية؟**، ترجمة: رشيد بو طيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، 2017، ص27.

3) المصدر السابق، ص45–47.

* **الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy** : هي شكل من أشكال الديمقراطية التمثيلية. ومن الناحية المثالية، هي نظام سياسي تعددي قائم على الانتخابات الدورية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية للفرد. ومن الناحية التجريبية؛ تقترب صورها من نماذج أوروبا ما بعد الحرب والأمريكتين. وتقوم عادةً على مبادئ الليبرالية السياسية العلمانية ومفاهيمها. الديمقراطية الليبرالية وتشير عادةً إلى حكم الأغلبية.

Takiss. Pappas, **Populism and Liberal Democracy,** Oxford University - Press, United Kingdom, 2019**,** p.266.

4) ياسين محمد حمد وخالد طارق عبد الرزاق، **الشعبوية دراسة في الإطار النظري**، مجلة دراسات دولية، بغداد، عدد (77– 78)، 2019، ص ص17–18.

5) Manuel Anselmi, **Populism: An introduction**, Routledge, London& New York, 2018**,** p.26.

6) جان فيرنر مولر، **ما الشعبوية؟**، ص122.

***الهوية Identity:** تستخدم عادة في السياقات السياسية، للإشارة إلى مجموعات من الأشخاص الذين لديهم انتماء عرقي أو ديني أو اجتماعي أو ثقافي مشترك، ويمكن أيضًا تستخدم للدلالة على الأشياء التي يتكون أعضاؤها من انتماء بعض الأفراد لها؛ مثل: المجتمعات، والأمم، والنوادي، والمؤسسات. ومن خلال هذا الانتماء يكون الأعضاء قادرين على تمييزها عن المؤسسات الأخرى ليس هذا فحسب، بل أيضًا على التعبير عن طابعها المميز بالكلمات والإيماءات والممارسات، وذلك لطمأنة أنفسهم بأنها يجب أن تكون موجودة وأن لديهم سببًا للانتماء إليها. ومن ثَمَّ فإن ظهور "الهوية الوطنية" ينطوي على إحساس متزايد بين الناس بأنهم ينتمون بشكل طبيعي بعضهم إلى بعضٍ، وأنهم يشتركون في مصالح مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصير مشترك.

Roger Scruton**, Dictionary of Political Thought**, Palgrave Macmillan – ,New York,2007, p.213.

7) Paul Nolte, **Transatlantic Democracy in the Twentieth Century**, Oldenbourg, USA, 2016, p.178. Published by De Gruyter

8) أحمد زايد، **ما بين الهوية والشعبوية: جدل الهبوط والصعود في قيم الانتماء في العالم المعاصر**، مجلة التفاهم، بيروت، العدد68، 2020، ص ص200-201.

* **الشوفينية Chauvianism** : هي الوطنية العمياء المفرطة، وقد اشتق مصطلح "الشوفينية" من اسم جندي كان مخلصًا وموالِيًا ولاء أعمى لنابوليون بونابرت، هذا الجندي هو "نيكولاس شوفان" (Chauvin). وقد طبق هذا المصطلح على التعصب الوطني المفرط بأشكاله كافة. كما يعنى أيضًا تعالي أحد الجنسين (الذكور والإناث) على الآخر؛ مثل: الشوفينية الذكورية (Male Chauvianism).

(محمد عتريس، **القاموس السياسي والشامل**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2018، ص310).

9) Cristóbal Rovira Kaltwasser, Paul Taggart, Paulina Ochoa Espejo and Pierre Ostiguy, **The Oxford Handbook of Populism**, UK, Oxford University Press, 2017, PP.748-749.

10) ناديا أوربيناتي، **أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديموقراطية**، ترجمة: عماد شيحة ، دار الساقي، بيروت ،2020، ص92.

11) Ibid, p.752.

12) Ibid.

13) جان فيرنر مولر، **ما الشعبوية؟**، ص82.

14) الزواوي بغورة، **خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر**، مجلة التفاهم، بيروت، العدد68، 2020، ص155.

15) نادين عبد الله وآخرون، **الشعبوية والخطاب البديل: تحولات المنطقة العربية**، دار المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، 2020، ص72.

16) الزواوي بغورة، **خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر**، ص158.

* "**أرنستو لاكلاو Ernesto Laclau**"(1935-2014): أستاذ النظرية السياسية في جامعة إسكس، قسم الأدب المقارن، جامعة ولاية نيويورك في بوفالو. حاضر "لاكلاو" في كثير من جامعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، وكان مُؤسسًا ومديرًا لبرنامج الدكتوراه في الأيديولوجيا وتحليل الخطاب ومركز الدراسات النظرية، وكلاهما في جامعة إسكس. وهو من أهم المفكرين المعاصرين من الأرجنتين، وينتمي إلى الماركسية الجديدة أو ما بعد الماركسية. وله كثير مِن المؤلفات حول الشعبوية والنظريات السياسية؛ ومن أهمها: " العقل الشعبوي" و" السياسة والأيديولوجيا في النظرية الماركسية". "الرأسمالية والفاشية والشعبوية". من بين أعمال أخرى، نجد "الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية" (مع شانتال موف)، و"تأملات جديدة في ثورة عصرنا، و" التحرر"، و" الطوارئ والهيمنة والعالمية" (شارك في تأليفه معه جوديث بتلر وسلافوي جيجك).

(Francisco Panizza, **Populism and the Mirror of Democracy,** Verso, London& New York, 2005, p.430)

* **الماوية Maoism:** هي محصلة لنظرية التجربة الاستراتيجية والتكتيكية للثورة الصينية، كما استخلصها زعيم هذه الثورة الأول وأول منظر ماركسي كبير غير أوروبي ماو تسي- تونغ؛ لقد أدرك "ماو" أن مستقبل الثورة في الصين مرهون بقدرة الحزب الشيوعي الصيني على إعداد الفلاحين وتثقيفهم، ومن ثَمَّ إضفاء طابع الاستمرارية على ثوراتهم وعلى تحويلهم إلى قوة جبارة منظمة. الماوية رؤية عكست لثقافة مميزة- إلى حد كبير- تعبر عن التراث الماركسي الغربي. ونتجت عن رواية للعالم أيديولوجيا قدر لها- إبان الثورة الثقافية الكبرى- في أواخر الستينات على وجه الخصوص؛ أي في حقبة زمنية شهدت تعاظم مد الحركات التحررية في القارات الثلاث وتراجع الاتحاد السوفيتي بوصفها مثال يقتدى به خوض النضال التحرري وبناء الاشتراكية أن تمارس تأثيرًا عظيمًا.

(عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الخامس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص ص 703-704).

17) Manuel Anselmi, **populism,** p.33.

18) Ernesto Laclau, **Politics and Ideology in Marxist Theory. (Capitalism- Fascism - Populism)**, New Left Books, London, 1977, p.143.

19) الزواوي بغورة، **خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر** ، ص145.

20) Ernesto Laclau, **on populist Reason**, Verso, London & New York, 2005, p.118.

21) الزواوي بغورة، **خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر** ، ص 146.

22) Ernesto Laclau, **Post-Marxism, populism and critique**, Routledge, London & New York, 2015, p.155.

23)Manuel Anselmi, **populism,** p.32.

24) محمود هدهود، **وعود الشعبوية وغوايتها: إرنستو لاكلاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية**، مجلة المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، العدد السادس، 2018، ص 64.

25) Ernesto Laclau, **on populist Reason**, p.86.

26) كاس موده و كريستوبل روفيرا كالتواسر، **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، ترجمة: سعيد بكار & محمد بكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص ص23-24.

27) Ernesto Laclau, **on populist Reason**, p.125.

28) ناديا أوربيناتي، **أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ص57.

29) الزواوي بغورة، **خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر**، ص147.

30) محمود هدهود، **وعود الشعبوية وغوايتها: إرنستو لاكلاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية**، ص64.

31) ناديا أوربيناتي، **أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ص ص57-58.

32) Lars Cornelissen, **We, the Peoples: Populist Leadership, Neoliberalism and Decoloniality,** Araucaria 21: 529-551, P.535.

33) Donald Kingsbury, **Populism as Post-Politics: Ernesto Laclau, Hegemony, and the Limits of Democracy**: Radical Philosophy Review, p.4-5. Volume 19, Issue 3, 2016 ,

34) المرجع السابق، ص ص 182-183.

***جاك رانسيير Jacques Rancière** (1940-): مفكر فرنسي، وُلد في الجزائر، وهو أستاذ فخري حصل على درجة الدكتوراه في الجماليات والسياسة من جامعة باريس الثامنة؛ حيث عمل أستاذًا في هذه الجامعة بقسم الفلسفة من 1969 إلى 2000. درس أيضًا في كلية الدراسات العليا الأوروبية، وفي جامعات أمريكية مختلفة. تتعدى أعماله مجالات التاريخ الاجتماعي والسياسة وعلم الجمال ودراسات الأفلام والأدب. وهو مؤلف كتاب "جسد الكلمات: سياسة الكتابة" (2004)، و"الكلام الصامت: الأدب، والنظرية النقدية، والسياسة" (2011)، و"سياسة الأدب" (2011)، و"الأطروحة: مشاهد من النظام الجمالي للفن" (2013)، و"مشاهد الشعب" (2013)، و"الأزمنة المعاصرة: الفن، والزمن، والسياسة" (2018)، و"حدود الخيال" (2018)، و"كراهية الديمقراطية" (2005).

Grace Hellyer and Julian Murphet, **Rancière and Literature**, Edinburgh – University Press, Edinburgh University Press, 2016, p.x.

35) Volker Kaul & Ananya Vajpeyi , **Minorities and Populism – Critical Perspectives from South Asia and Europe,** Springer, Switzerland AG, 2020,p.79.

36) Jacques Rancière, others, **What Is a People ?,** Columbia University .Press, the United States of America, 2013, p.102

37) Carlos De La Torre, **The People, Populism, and The Leader's Semi-Embodied Power,** Vol. 2, N. 3, 2013, p.10.

38) Jacques Rancière, **Introducing Disagreement**, Anjelaki: Journal of the Theoretical Humanities. Vol. 9. No. 3 (December), 2004, p.5.

39) Judith Butler, **We"The People" Thoughts on Freedom Of Assembly: What Is a People ?,** P.49.

40) عبد الرحمن بدوي، **فلسفة القانون والسياسة**، دار القلم للنشر والتوزيع، بيروت، 2020، ص 125.

41) Jacques Rancière, others, **What Is a People ?,** P.102.

42)Miguel Vatter, **The quarrel between populism and Republicanism: Antinomies of plebeian politics,** Contemporary **Machiavelli and the** Political Theory, Macmillan Publishers Ltd, October 11, 2011, p.5.

43)Carlos De La Torre, **The People, Populism, and The Leader's Semi-Embodied Power,** p.8.

44) Miguel Vatter, **The quarrel between populism and Republicanism: Machiavelli and the Antinomies of plebeian politics,** p.5.

P.102. 45) Jacques Rancière, others, **What Is a People ?,**

46) محمد الشيخ، **الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية: قراءة في آراء ستة فلاسفة**، مجلة التفاهم، بيروت، العدد68، 2020. ص214.

47) أوليفر فلوغل مارتينزين، **ديمقراطية ما بعد الهوية**، ترجمة: حامد فضل الله & نادية فضة، مجلة تبين، قطر، العدد 31 – المجلد الثامن – شتاء 2020، ص89.

48) الآن بادیو، **مفهوم الشعب بين التوجهات المحافظة والمسارات التحررية**، ترجمة: حسين بوكبر، مجلة عمران، بيروت، العدد 21، 2017، ص200.

49) جاك رانسيير، **كراهية الديمقراطية**، ترجمة: أحمد حسان، دار التنوير، بيروت، 2012، ص17.

قائمة المراجع:

أولًا– المصادر الأجنبية:

(1) Ernesto Laclau, **on populist Reason**, Verso, London & New York, 2005.

(2) Ernesto Laclau**, Politics and Ideology in Marxist Theory. (Capitalism- Fascism - Populism)**, New Left Books, London, 1977.

(3) Jacques Rancière, **Introducing Disagreement**, Anjelaki: Journal of the Theoretical Humanities. Vol. 9. No. 3 (December), 2004.

(4) Jacques Rancière, others, **What Is a People ?,** Columbia University Press, the United States of America**,** 2013.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

(1) Cristóbal Rovira Kaltwasser, Paul Taggart, Paulina Ochoa Espejo and Pierre Ostiguy, **The Oxford Handbook of Populism**, UK, Oxford University Press, 2017**.**

(2) Francisco Panizza**, Populism and the Mirror of Democracy,** Verso, London& New York, 2005.

(3) Grace Hellyer and Julian Murphet, **Rancière and Literature**, Edinburgh University Press, Edinburgh University Press, 2016

(4) Manuel Anselmi, **Populism: An introduction**, Routledge, London& New York, 2018.

(5) Mark Christopher Navin and Richard Nunan**, Democracy, Populism, and Truth**, Springer Nature, Switzerland, 2020.

(6) Miguel Vatter, **The quarrel between populism and Republicanism: Machiavelli and the Antinomies of plebeian politics,** Contemporary Political .Theory, Macmillan Publishers Ltd, October 11, 2011

(7) Paul Nolte**, Transatlantic Democracy in the Twentieth Century,** Oldenbourg, USA, 2016. Published by De Gruyter

(8) Peter Neumann, **Safe and free: Democratic Security and Human Rights**, council of Europe publishing, paris, 2018.

(9) Roger Scruton**, Dictionary of Political Thought**, Palgrave Macmillan ,New York,2007**.**

(10) Takiss. Pappas, **Populism and Liberal Democracy,** Oxford University Press, United Kingdom, 2019**.**

(11) Volker Kaul & Ananya Vajpeyi , **Minorities and Populism – Critical Perspectives from South Asia and Europe,** Springer, Switzerland AG, 2020.

ثالثًا– المجلات العلمية الأجنبية:
(1) Carlos De La Torre, **The People, Populism, and The Leader's Semi-Embodied Power,** Vol. 2, N. 3, 2013
(2) Lars Cornelissen, **We, the Peoples: Populist Leadership, Neoliberalism and Decoloniality,** Araucaria 21: 529-551
رابعًا– المصادر العربية:
(1) جاك رانسيير، **كراهية الديمقراطية**، ترجمة: أحمد حسان، دار التنوير، بيروت، 2012.
(2) جان فيرنر مولر، **ما الشعبوية؟**، ترجمة: رشيد بو طيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، 2017.
خامسًا– المراجع العربية:
(1) عبد الرحمن بدوي، **فلسفة القانون والسياسة**، دار القلم للنشر والتوزيع، بيروت، 2020.
(2) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الخامس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
(3) كاس موده وكريستوبل روفيرا كالتواسر، **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، ترجمة: سعيد بكار& محمد بكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020.
(4) محمد عتريس، **القاموس السياسي والشامل**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2018.
(5) ناديا أوربيناتي، **أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديموقراطية**، ترجمة: عماد شيحة ، دار الساقي، بيروت ،2020.
(6) نادين عبد الله وآخرون، **الشعبوية والخطاب البديل: تحولات المنطقة العربية**، دار المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، 2020.
سادسًا– المجلات العلمية:
(1) أحمد زايد، **ما بين الهوية والشعبوية: جدل الهبوط والصعود في قيم الانتماء فى العالم المعاصر**، مجلة التفاهم، بيروت، العدد68، 2020.
(2) أوليفر فلوغل مارتينزين، **ديمقراطية ما بعد الهوية**، ترجمة: حامد فضل الله & نادية فضة، مجلة تبين، قطر، العدد 31 – المجلد الثامن – شتاء 2020.
(3) الآن باديو، **مفهوم الشعب بين التوجهات المحافظة والمسارات التحررية**، ترجمة: حسين بوكبر، مجلة عمران، بيروت، العدد 21، 2017.
(4) الزواوي بغورة، **خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر**، مجلة التفاهم، بيروت، العدد68، 2020.
(5) محمد الشيخ، **الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية: قراءة في آراء ستة فلاسفة**، مجلة التفاهم، بيروت، العدد 68، 2020.
(6) محمود هدهود، **وعود الشعبوية وغوايتها: إرنستو لاكلاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية**، مجلة المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، العدد السادس، 2018.
(7) ياسين محمد حمد وخالد طارق عبد الرزاق، **الشعبوية دراسة في الإطار النظري**، مجلة دراسات دولية، بغداد، عدد (77– 78)، 2019.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 108
February 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty First Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233